

ميشال نوفل

ديناميات الاستقطاب الإقليمي الجديد

تحاول هذه المقالة متابعة انعكاسات التحول الثوري المتواصل في العالم العربي وتأثيراته في نظام التوازن الإقليمي والبيئة الجيو - استراتيجية في الشرق الأوسط الكبير. والفرضية الرئيسية أنه ما دام يصعب تصوّر عالم عربي منفصل عن السياسات الإقليمية للقطين الإيراني والتركي، فإنه يتعين مقارنة ديناميات الاستقطاب الإقليمي الجديد عبر مفهوم "مثلث القوة" العربي / التركي / الإيراني. واستناداً إلى هذا المفهوم الذي يوفر إطاراً جيوسياسياً لضبط العلاقات العربية / التركية / الإيرانية، فإنه يمكن التركيز على القضية الفلسطينية باعتبارها المحور الناظم لصراع المحاور الإقليمية، والمدخل لبناء توازن إقليمي إيجابي يعوّض بعض نتائج تفهقر النظام الإقليمي العربي.

إن إطلاق مسمى "مثلث القوة" على مجال الشرق الأوسط الذي تتكون أضلاعه من ثلاث قوى هي تركيا وإيران ودول المشرق العربي التي تضم مصر وشبه الجزيرة العربية، يعود إلى اعتبارات عدة، أبرزها أنه يمثل القلب الجغرافي والثقل البشري للعالم العربي / الإسلامي، ويحدد قوة العالم العربي / الإسلامي ومدى تأثيره وفاعليته. فإن من يهيمن عليه يهيمن بالضرورة على الشرق الأوسط.

ومن دون الدخول في تفاصيل التفاعلات التاريخية بين أطراف مثلث القوة هذا، يمكن القول إن تلك التفاعلات كانت في معظم الأحيان متوازنة هيكلياً؛ وتكون

لا يزال من المبكر الحديث عن باراديغم يسمح بالإحاطة بنتائج التحول الثوري المتواصل في العالم العربي وانعكاساته على المشهد الجيو - استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. غير أنه من المجدي مقارنة هذا التحول من زاوية تطور نظام التوازن الإقليمي والبيئة الجيو - استراتيجية، إذ بات من الصعب تصوّر عالم عربي يصنع مصيره بمعزل عن السياسات الإقليمية لكل من إيران وتركيا في إطار "مثلث القوة" الإقليمي العربي - الإيراني - التركي، علماً بأن "مثلث القوة" هو مفهوم جيوسياسي يوفر إطاراً لتنظيم العلاقات بين العالم العربي وإيران وتركيا.

المركزية للمجال الجيوسياسي العربي، وأن مركز الثقل في هذا المجال لم يعد شأناً عربياً فحسب، بل صار شأناً إيرانياً وتركياً أيضاً. ولذلك، فإن الحالة الجيوسياسية الجديدة التي تشهد صعوداً للدورين الإيراني والتركي في مقابل تدهور الدور العربي، تُطالبنا بإعادة النظر في المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي قامت على مدى عقود على اعتبار دول إسلامية مثل إيران وتركيا، دولاً طرفية أو هامشية بمفهوم النظام الإقليمي العربي، بل مساواتها بإسرائيل في كثير من الأحيان، استناداً إلى مفهوم "دول الجوار" الجغرافي الذي غلب المصلحة القومية، أو حماية الأمن القومي، على التكامل والاعتماد المتبادل في المداخل النظرية للجغرافيا السياسية الإقليمية. وهذا لا يعني التخلي عن مفهوم النظام الإقليمي العربي، وإنما مقاربتة في المرحلة الراهنة على نحو يسمح بمعالجة القضايا الإقليمية من منظور يطابق الوضع القائم، ويشمل إيران وتركيا، ويأخذ بالمصالح المشتركة للعرب والإيرانيين والأترك في الطور الإقليمي الجديد للصراع العربي - الإسرائيلي. وهذه بالتحديد وظيفة المفهوم البديل من "دول الجوار"، وهو "مثلث القوة" الإقليمي الذي أشار إليه المفكر الجغرافي المصري جمال حمدان.

العلاقة بين أطراف المثلث متوازنة إذا كانت تلك التفاعلات إيجابية / تعاونية في جميع القضايا أو معظمها، أو إذا كانت إحداها إيجابية والأخرى سلبيتين، بمعنى أن تكون العلاقة بين طرفين من أطراف المثلث تعاونية، بينما تكون علاقتهما بالطرف الثالث سلبية.

تفترض هذه المقاربة أن حالات التفكك الجارية في العالم العربي على خلفية التحول الثوري وسقوط منظومة سياسية عربية تعود صلاحيتها إلى حقبة الحرب الباردة، تترك المجال مفتوحاً أمام ديناميات "مثلث القوة" الإقليمي لتحل في "منطقة القلب" للنظام العربي، أي فلسطين / إسرائيل والجوار المصري والسوري، وتنظم آليات الصراع والتنافس والتدافع في هذه الدائرة، وتضع حدوداً لديناميات التفكك / التركيب، وربما ضوابط عقلانية لحركة الاستقطاب الإقليمي الجديد، وخصوصاً بعد زوال الاستقطاب السابق المتمثل في محوري "الاعتدال" و"الممانعة" على ما أظهرت حرب "عمود سحاب" الإسرائيلية على غزة، إذ جرت بعيداً عن "محور الممانعة".

وفي حال أمعنا النظر في الخريطة الجيوسياسية للعالم العربي / الإسلامي وفي موازين القوى بين أقطابه، نرى أن الدينامية الإيرانية / التركية تخترق المنطقة

I

في العلاقة بين المجتمع والسلطة أسقط حاجز الخوف إزاء نظام الاستبداد العربي الذي رعته عصبية عائلية / عشائرية / طائفية توصلت إلى خلطة مميزة بين الفساد والإفساد والاستبداد. وعلى الرغم من أن هذه

تمثل حركات الاحتجاج والانتفاضات الشعبية المستمرة، منذ أن انطلقت من تونس في أواخر سنة ٢٠١٠، ثم انتقلت إلى مصر خلال سنة ٢٠١١، وبعدها إلى ليبيا واليمن والبحرين وسورية، انقلاباً ثورياً

يخلخل المجتمعات العربية بزيادة التوتر والاستقطاب في نسجها الداخلي. ولم يعد سراً أن عدداً من دول الخليج العربية ينظر إلى إيران على أنها عدو أكثر من كونها شريكاً، ويلجأ إلى الولايات المتحدة طلباً للحماية، في حين أن السلطات الإيرانية لا يمكنها التغطية على مسؤوليتها عن تأجيج هذه الحالة، وذلك خلافاً للتوجهات الصادرة عن مكتب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي خامنئي. وما الاعتراضات / المطالب التي وجهتها مؤسسة الأزهر إلى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد خلال زيارة الأخير للقاهرة في مناسبة انعقاد القمة الإسلامية مطلع شباط / فبراير الماضي، سوى التعبير بصوت عالٍ عن قلق المؤسسة الدينية السنية إزاء ما يشاع عن حملات تدعمها إيران لنشر المذهب الشيعي في مناطق عدة من العالم العربي.

ومن دون التقليل من التأثيرات الجيوسياسية الجانبية لبلاد المغرب العربي، ولا سيما تونس وليبيا، في نظام التوازن الإقليمي الشامل، فإن إدارة المرحلة الانتقالية في مصر تكتسب أهمية جيوسياسية استثنائية، كونها الدولة العربية الكبرى التي يمكن أن يؤثر مصير الثورة فيها في المستقبل العربي كله، وتالياً في الموقف الجيو- استراتيجي المستجد في الشرق الأوسط. ومع اهتزاز الصورة المروج لها سابقاً عن "جماعة الإخوان المسلمين" باعتبارها القوة السياسية الأكبر التي حازت ثقة المصريين، في ضوء التظاهرات التي اجتاحت مدن مصر الكبرى في الذكرى الثانية لانتفاضة كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، وانقلبت إلى مواجهات دامية، يُطرح السؤال عن أبعاد الأزمة الشاملة للعملية السياسية الانتقالية في مصر، وخصوصاً

الظاهرة الثقافية / الاجتماعية / السياسية التي لا سابق لها في التاريخ العربي المعاصر، أفضت إلى انتخابات حرة نسبياً وإلى برلمانات شبه ديمقراطية يبرز فيها لون "الإسلام السياسي"، فإن التطور الإقليمي المتفاوت للظاهرة لا يزال مرشحاً لكثير من التقلبات الدراماتيكية في المسيرة الطويلة نحو الديمقراطية التعددية، فيما يشبه الفيضان المستمر للنهر الكبير الجارف. في هذه الأثناء تتهاوى أركان أساسية في النظام السياسي العربي، وخصوصاً في المشرق، تحت وطأة أزمة الشرعية وانتقال عصب الحياة السياسية إلى الميادين الشعبية، في حين يُرخي المشروع البديل ملامحه الأولى وسط حالة من الفوضى والترقب المشوب بالقلق، هي سمة مراحل التغيير الكبرى كلها، الأمر الذي يجعل قدرة منظومة الدول العربية على العمل المشترك بفاعلية تنقلص إلى درجة كبيرة أمام تموضع القطبين الإقليميين الإيراني والتركي داخل العلاقات العربية - العربية. وبصرف النظر عن التوقعات التي يخوض فيها البعض في شأن تطلعات النخب العربية الصاعدة، سواء أكانت قومية / إسلامية، أم ديمقراطية / علمانية، ومدى قربها أو ابتعادها عن النموذجين الإيراني والتركي، فإن صورة "الإسلام السياسي" في المشرق والمغرب فقدت كثيراً من بريقها بسبب فشل التيار الإسلامي في إيجاد الحلول المطلوبة لإدارة المرحلة الانتقالية، وتآكل شرعية ممثليه في السلطة عقب مرور عامين على الانتفاضة الشعبية في تونس ومصر. ويعاني العالم العربي حالة احتقان مذهبي سني - شيعي يرى العديد من المراقبين أنها تمثل خطراً داهماً يهدد مستقبل المنطقة برمتها، بل إن انفجار خط الصدع البنيوي هذا من شأنه أن

إعادة البحث في الجوانب الإشكالية للديمقراطية التعددية، ومنها الدستور الجديد وشرعية الانتخابات وصلاحيات مؤسسة الرئاسة. وبات واضحاً أن حركة التمرد الشعبي على النظام القديم / الجديد تجاوزت الأطر السياسية المطروحة، وهنا مأزق سلطة جماعة الإخوان المسلمين الذي يطاول أيضاً قوى المعارضة المنضوية في إطار "جبهة الإنقاذ الوطني"، وتلخصه عودة شعار "الشعب يريد إسقاط النظام". والأرجح أن وقتاً طويلاً سيمضي قبل أن تستقر الخيارات البديلة على صيغة قريبة من النموذج التركي الديمقراطي التعددي الذي أجبر فيه الجيش، وخلافاً للحالة المصرية، على فك الارتباط بالحياة السياسية والانتقال إلى المقاعد الخلفية.

وتحضر مفارقة أخرى مع التجربة التركية، ذلك بأن التيارات الإسلامية في مصر، وفي مقدمها "جماعة الإخوان المسلمين"، تمكنت للمرة الأولى منذ ٦٠ عاماً من المشاركة العلنية في الحياة السياسية، بعدما كانت محظورة. وما لبثت أن انتقلت سريعاً من موقع الشريك إلى متربّع على رأس السلطة. والنتيجة أنها لم تحسن التعامل مع الوضع الجديد والتأقلم مع عملية الانتقال من إدارة جماعة دينية / سياسية إلى إدارة "أم الدنيا" مصر بفضائها الواسع الذي يموج بالتيارات والاتجاهات والجماعات، وبالتالي يعصى على الاختزال إلى لونيّن ومعسكرين فحسب: الإسلام والعلمانية. لقد نجحت التجربة التركية في اختبار تحدي التوليف الإسلامي / القومي / الديمقراطي بسبب الهامش الديمقراطي الذي سمح للحركة الإسلامية بالمشاركة السياسية منذ سنة ١٩٧٠. واللافت في هذه التجربة التي شهدت تعرّض الإطار التنظيمي للإسلاميين للملاحقة والحظر عدة مرات،

أن مشاركتهم في الانتخابات لم تتوقف على الرغم من القمع والمضايقات، وهي أمّدت كادرات التيار الإسلامي بخبرات في العمل العام عبر المساهمة في إدارة البلديات والحياة البرلمانية والعمل الحكومي. وكان من فوائد مناخ التوليف الجديد أنه شجّع الكادرات الإسلامية على تطوير أفكارها وإغنائها، الأمر الذي دفعها إلى تجاوز الحزب الإسلامي التقليدي لمؤسسه نجم الدين أربكان، والانخراط في مشروع جديد يوسع المشاركة السياسية في إطار الدولة العلمانية.

وإذا كان فريق رجب طيب أردوغان وعبد الله غول على رأس حزب "العدالة والتنمية" قد عرف كيف يعيد تثقيف الذات عبر حوار طويل متعرج مع الجناح العلماني في المجتمع والدولة في تركيا، قبل أن يتحول الحزب الإسلامي الجذور إلى حلقة وصل بين التيارات السياسية الكبرى في تركيا: الإسلامية والقومية والليبرالية، ويحتل بذلك موقع مركز الوسط الاجتماعي في البلاد منذ انتخابات ٢٠٠٢، فإن الرئيس المصري محمد مرسي سيكون عليه في حال استمر في الحكم، أن يستخلص الدرس من الاضطراب الناتج من الأزمة الدستورية لإعادة بناء الإجماع الوطني بأطيافه المتعددة، علماً بأن ثمة اتفاقاً بين المراقبين على أن القيادة السياسية الحالية ممثلة في رئاسة الجمهورية في مصر تحتاج إلى الرؤية التي تطلق مبادرات إلى التوصل إلى الاجتماع الوطني، وأن غياب الرؤية لا يقتصر على إدارة مرسي وحده، بل هو سمة القوى المعارضة والأحزاب الجديدة أيضاً.

أمّا الموضوع الذي يعنينا عن قرب، فهو المراقبة المتأنية لما يتردد عن محاولة إدارة مرسي بناء توازن استراتيجي جديد بين العالم العربي وإيران وتركيا وإسرائيل،

الدبلوماسية وقيام محور جديد في المنطقة يعدل التوازنات السائدة. ويمكن تسجيل ثلاث وجهات نظر في شأن التقارب بين مصر وطهران: إذ يرى البعض أن عودة الدفاء في العلاقات الإيرانية - المصرية قد يساهم إيجابياً في تخفيف حدة التوتر في منطقة الخليج، ويمنح مصر القدرة على الاطلاع بدور الوسيط لحمل إيران على أخذ أسباب القلق الخليجي في الاعتبار، بينما يرى البعض الآخر أن القاهرة تحاول استخدام الورقة الإيرانية لتحسين وضعها الإقليمي إزاء دول الخليج العربية سعياً للحصول على مزيد من الدعم المالي والاقتصادي في وقت يواجه الاقتصاد المصري أزمة خانقة. ويعتبر فريق ثالث أن هذا التقارب غير مخطط له من جانب القاهرة، لأن المصلحة المصرية الآن تقع في محور قطري - تركي وتمنعها من التقارب مع إيران، فضلاً عن أن مثل هذا التطور يسمح لإيران بتحقيق اختراق إقليمي جديد، مع احتمال فقدانها الحليف السوري. وبموازاة هذا المنحى في السياسة المصرية الإقليمية، كان لافتاً حرص الرئيس مرسي على أن تكون أول زيارة خارجية له إلى المملكة العربية السعودية. وإلى جانب موضوع المساعدات المالية والاستثمارات التي تحتاج إليها مصر بشدة، فإن المحادثات بين مرسي والملك عبد الله تناولت "الاستقرار الإقليمي" الذي يحيل في نظر المملكة إلى المحور الإيراني، والانقسام السني - الشيعي الذي يمثل خط الصراع الأكثر تدميراً في العالم العربي - الإسلامي. في أي حال، تبدو العودة المصرية إلى الاضطلاع بأدوار إقليمية، عملية معقدة وصعبة، لكن المدخل الأساسي يظل تنويع علاقات مصر الإقليمية، وهنا بالتحديد أهمية إعادة العلاقة بإيران، فضلاً عن أن

كذلك اعتماد سياسة متوازنة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والصين. وقد صدر إعلان لمرسي شديد العمومية في هذا الشأن، ولا ينطوي على دلالة محددة، وفحواه أن العلاقات بين مصر وجميع الدول هي علاقات مفتوحة أساسها التوازن وتحقيق المصلحة الوطنية. وفيما بدا خطوة في هذا الاتجاه، أبدت الإدارة المصرية الجديدة انفتاحاً على طلب إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وزار الرئيس مرسي طهران في أواخر آب / أغسطس ٢٠١٢ للمشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز. وتلازمت هذه الخطوة مع طرح مبادرة لحل الأزمة السورية، وإنشاء لجنة رباعية لهذا الغرض تضم إلى مصر كلاً من إيران وتركيا والسعودية، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى التوقعات بعودة العلاقات بين طهران والقاهرة.

غير أن مرسي استخدم منبر عدم الانحياز كي يشن هجوماً عنيفاً على النظام السوري، حليف إيران، وسياسته القمعية الوحشية، ولم يترك مجالاً للشك في أن الأزمة السورية واختلاف المقاربتين المصرية والإيرانية في هذا الشأن، هما عقبة رئيسية أمام التقارب المرتقب بين إيران ومصر. وعلى الرغم من الخيبة إزاء موقف مرسي هذا الذي كان له وقع الصاعقة، فإن إيران واصلت جهودها لإقامة علاقات كاملة مع مصر، وتكوين محور إقليمي جديد. وتجلّى ذلك في زيارة الرئيس محمود أحمددي نجاد للقاهرة لحضور قمة منظمة التعاون الإسلامي مطلع شباط / فبراير الماضي. وجاء الاستقبال الحافل لنجاد من جانب الرئاسة المصرية بمثابة مؤشر إلى تحسّن أجواء العلاقات المقطوعة بين القطبين الإقليميين منذ أكثر من ثلاثة عقود، وزادت التوقعات بقرب عودة العلاقات

الفلسطينية والخروج من التحالف مع إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية، وهو تقدّم مهم يكشف في الوقت نفسه أن إدارة مرسى لم تقدم حتى الآن على الأقل رؤية واضحة إلى المستقبل.

التنسيق والتعاون مع إيران يفتحان الآفاق للدخول في معادلات الجيوبوليتيكا من العراق إلى لبنان، بعدما دخلت مصر إلى معادلات غزة عقب التحول في سياستها الخارجية لجهة تصحيح الموقف من القضية

II

ليس مؤكداً أن تجربة الإصلاح الديمقراطي في كل من مصر وتركيا تسمح لهما بتعاون مفتوح بلا حدود مع أنظمة محافظة جداً في الخليج، ويؤخذ عليها اللعب بنار الانقسام المذهبي السني - الشيعي الأشد تفجراً في العالم العربي - الإسلامي، علماً بأن القيادة التركية لم توفر خلال الأعوام الماضية أي فرصة للعمل على رأب الصدع المذهبي والتقريب بين جناحي العالم الإسلامي. وليس غريباً أن نرى المحور المصري - التركي يحاول استعادة المبادرة من طهران في العراق وسورية، حيث النفوذ الإيراني المتعدد الأشكال يمثل الرافعة لاستراتيجيا طهران الإقليمية. وقد أثارت التوجهات الجديدة للسياسة التركية الإقليمية تأييد قطاعات وازنة من الجمهور العربي ونخبه الجديدة، ولم تتردد حكومة أردوغان في استثمار هذا الزخم لمواكبة عاصفة التغيير العربية، وتأكيد الحضور التركي في الربيع العربي. إلا أن الثورات العربية والتحويلات الناتجة منها ما لبثت أن أثارت تحديات جديدة لسياسة الانفتاح والتقارب مع "الجوار العربي" التي أطلقها داود أوغلو تحت شعار "تصفير المشاكل مع الجيران". ولم يعد هناك شك في أن التحويلات في العالم العربي غيرت وجه المنطقة إلى درجة جعلت مفهوم "تصفير المشاكل" التركي غير ذي شأن، كونه

استناداً إلى وقائع وشواهد، ومنها زيارة رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان للقاهرة في خضم الحرب الإسرائيلية الأخيرة (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢) على قطاع غزة، والتقدم الذي يُسجله تطور العلاقات المصرية - التركية، يمكن القول إن ما يهيمّ مصر في المقام الأول هو الشراكة الاستراتيجية مع تركيا. فبحسب وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو فإن "الشراكة بين تركيا ومصر يمكن أن تقيم محوراً ديمقراطياً" في المنطقة. لكن الأمر الأكيد هو أن كلاً من أنقرة والقاهرة لا تجاري السعودية وإمارات الخليج فيما تُظهر من خصومة مع إيران، بل إن مصر وتركيا ستعملان لتجنب إثارة صدام مع إيران ما دام الاختلاف في الرؤية المتعلقة بالشرق الأوسط "الجديد" لا يستدعي تصعيد التنافس على الدور الإقليمي الأول إلى مستوى التناقض العدائي، وما دام الجامع المشترك هو معارضة الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة. وفي منزلة بين منزلتين، قد تجد تركيا ومصر مصلحة مشتركة في تنسيق الجهود لموازنة التموضع الإيراني في "منطقة القلب" العربية متوسلاً معارضة التسوية السياسية مع إسرائيل ودعم المقاومة المسلحة الفلسطينية. وإذا كان هذا التوجه لا يمكن إلاً أن يلاقي مساندة خليجية وأميركية، فإنه

الديمقراطي وبناء دولة القانون في المربع الأناضولي عبر إحياء الحل السياسي للمسألة الكردية، والتوصل عبر المفاوضات مع زعماء حزب العمال الكردستاني التركي إلى "خريطة طريق" تقود إلى التسوية المطلوبة، والمساعدة في آن معاً في مسعى قيام حكومة ديمقراطية في سورية تفتتح على المحور التركي - المصري، وتناهى بنفسها عن المحور الإيراني. وفي هذا السياق امتنعت تركيا من التدخل العسكري المباشر في سورية، وذلك للحد من الضغوط الإيرانية والروسية وتجنباً لتداعيات دراماتيكية قد تترتب على تفكك كيان الدولة السورية جزاء الحرب الأهلية، أو مأسسة المحاصصة الطائفية في طور لاحق للثورة، الأمر الذي يضفي وظيفة أخرى على الشراكة المصرية - التركية تترك لأنقرة إمكان التعاون مع مصر لتصعيد الضغوط السياسية على نظام بشار الأسد وحليفه الإيراني، أو في أسوأ الحالات فرض شروط لتحسين أداء المعارضة السورية في سعيها لتغيير النظام، أو التسوية الانتقالية.

وُضع على أساس الستاتيكو مع المنظومة العربية التقليدية، وتجاوزته الأحداث بسبب حالة الاضطراب الناتجة من الانتفاضات وحركات الاحتجاج العربية، فضلاً عن تدهور العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى حد القطيعة.

وكان التحدي الأكبر طبعاً، انفجار الأزمة في سورية حيث الرهانات في هذه الولاية العثمانية السابقة أكبر من الاقتصاد والتجارة، وتطاول التركيبة الديموغرافية المشتركة ووظيفة بلاد الشام الجيوسياسية بصفتها البوابة الرئيسية للعبور إلى القدس الشريف والارتباط المباشر بالعالم العربي. في المحصلة أخفقت السياسة التركية في محاولتها إدارة الأزمة السورية تجنباً لانفجارها، وذلك بفشلها في إقناع الرئيس بشار الأسد باعتماد خيار إصلاح النظام، قبل التحول إلى التزام خيار تغيير النظام عبر دعم المعارضة السورية بشقيها المدني والمسلح؛ لكنها عرفت كيف تستفيد من هذه التجربة القاسية لتعميق عملية الإصلاح

III

ما يوازنها في الاهتمام المتزايد بالجوار الإقليمي المباشر، ذلك بأن الغزو العراقي للكويت في آب / أغسطس ١٩٩٠، وما تبعه من تداعيات أبرزها الاجتياح الأميركي للعراق (٢٠٠٣)، قد غيّرا توازن القوى في الشرق الأوسط، محرضة تركيا على تنويع توجهاتها وأهدافها في السياسة الخارجية. وأياً تكن الاعتبارات، فإن أحداً لا يمكنه أن ينكر أن وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى السلطة عجل في إعادة تموضع تركيا حول محيطها. وكان التعبير المبكر

ينظر البعض إلى السمات الأيديولوجية للسياسة الخارجية التركية ليس كمتغيرات مستقلة، وإنما كعوامل معززة للرغبة الأساسية لتركيا في الاستمرار جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمنية / العسكرية الغربية في أوراسيا. ويرى البعض الآخر أن التحولات في السياسة الخارجية التركية العائدة إلى مطلع تسعينيات القرن الماضي، والمتعلقة بالقاعدة الرئيسية للسياسة الخارجية التركية للمرحلة ما بعد العثمانية - التوجه نحو الغرب - قد وجدت

في مجلس الأمن. وتبدو الحسابات التي تحضّ تركيا على مساندة إيران في هذا المجال والتوسط لتسوية هذا النزاع بالوسائل الدبلوماسية، أو العمل للتهدئة على الأقل وخفض التوتر بين إيران والولايات المتحدة، نابعة من سياسة إعادة التمحور حول المحيط الجيوسياسي والتزام قضايا العالم الإسلامي، الأمر الذي يمثل ابتعاداً واضحاً عن المفاهيم الغربية في مجال الأمن الإقليمي. أمّا الخطاب المتشدّد إزاء إسرائيل فيوحي بأن صانعي القرار في السياسة الخارجية في زمن "العدالة والتنمية" تحركهم في آن واحد حسابات باردة تتعلق بالمصالح القومية ومبادئ العدالة وتأييد حقوق الإنسان والتضامن الإسلامي. ولذلك، فإن معارضة تركيا الحصار الإسرائيلي المضروب على قطاع غزة والاعتراف بحركة "حماس" ونسج علاقات مميزة معها والانتصار لقضايا الشعب الفلسطيني، تندرج في عملية إعادة توجيه للسياسة تقترب من موقف إيران المعادي بشدة لدولة إسرائيل؛ فالهجوم الإسرائيلي على أسطول السلام التركي في ٣١ أيار/ مايو، كان نقطة التحول في علاقات ملتبسة أخذت تتدهور بين إسرائيل وتركيا على خلفية الحرب العدوانية على قطاع غزة في سنة ٢٠٠٨، وقبلها العدوان على لبنان صيف سنة ٢٠٠٦. وجاء قرار طرد السفير الإسرائيلي في أنقرة، وتجميد العلاقات التركية - الإسرائيلية مطلع أيلول / سبتمبر ٢٠١١، ثم إعلان أنقرة تعزيز وجودها البري في الحوض الشرقي للمتوسط، لتؤكد دخول تركيا سباق الزعامة الإسلامية والإقليمية من البوابة الفلسطينية. غير أن من المستبعد أن تتبع تركيا النهج الإيراني في معارضة إسرائيل،

والأكثر إثارة لخيار التموضع الجيوسياسي رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأميركية باجتياح العراق انطلاقاً من الأناضول مطلع سنة ٢٠٠٣. وعلى الرغم أن تركيا وإيران اختلفت مقاربتهما للغزو والاحتلال الأميركي للعراق، فإن رفض تركيا الاضطلاع بدور المسهل للمشاريع الأميركية، قوبل بارتياح في طهران؛ فالعراق هو أحد الأقاليم التي تلتقي وتتقاطع فيها المصالح التركية والإيرانية حول عدد من النقاط الحيوية، ومنها إعادة بناء الدولة العراقية ولو في إطار فيدرالي، والحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق واحتواء الطموحات القومية الكردية. غير أن الملف النووي الإيراني يظهر منذ سنوات عدة باعتباره المؤشر الأهم إلى تعزيز التفاهم الاستراتيجي الإيراني - التركي. فقد أعربت تركيا عدة مرات عن معارضتها المقاربة التأديبية للقوى الغربية إزاء البرنامج النووي الإيراني، واتخذت أنقرة بوضوح موقفاً معارضاً لمعالجة الموضوع في مجلس الأمن الذي فرض جولات عدة من العقوبات ضد إيران منذ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٦.

إن المعارضة التركية للجهود التي تقودها الولايات المتحدة لعزل إيران ومعاقبقتها، بلغت أوجها في أيار / مايو ٢٠١٠ عندما وقّعت تركيا، بالتفاهم مع البرازيل، اتفاقاً مع إيران ينص على مبادلة ١٢٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المتدني التخصيب بوقود لمفاعل مخصص للأبحاث في جامعة طهران. وجّبه الاتفاق ببرودة وتشكيك من جانب الدول الغربية وإسرائيل بحجة أنه يتجاهل وقف التخصيب فوراً، وهو المطلب الرئيسي للدول الغربية، ولأنه يأتي عشية التصويت على الجولة الرابعة من العقوبات ضد إيران

تتجاوز تركيا وإيران التنافس الاستراتيجي لإتاحة قيام تعاون وثيق بينهما نظراً إلى اختلافات سياسية وأيديولوجية أساسية، منها أن الرؤيتين الإيرانية والتركية لـ "الإسلام السياسي" تتسمان بمفارقات عميقة، وتولدان نتائج سياسية مختلفة جذرياً؛ فالإيرانيون طوّروا مع ثورة ١٩٧٩ نموذج "إسلام سياسي" يوظف الجزء الأكبر من طاقته في المجال الجيوسياسي حيث الهدف المعلن هو التصدي لدور الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في الشرق الأوسط عامة، وفي الخليج خاصة. أمّا بالنسبة إلى تركيا، فإن النموذج التوليقي بين الإسلام والدولة العلمانية الذي يطوره حزب العدالة والتنمية، يركز على تعميق عملية التحول الديمقراطي في الداخل والتعددية الاجتماعية / الثقافية، وإن كان يبدو متمسكاً بالقيم المحافظة ومعارضاً لبعض جوانب الثقافة الغربية.

الخلاصة أن تركيا وإيران تطمحان إلى زعامة العالم العربي / الإسلامي، ولهما نقاط قوة وموارد كبيرة تخدم هذا الطموح: في إمكانها إيران الاستناد إلى أيديولوجيا إسلامية تمنحها استقلالاً سياسياً وقدرة على تصور وتطبيق سياسات غير مؤاتية للقوى الغربية الرئيسية، بينما تركيا تستطيع أن تفاخر بنجاحها الاقتصادي والصناعي ونموذج "القوة الناعمة" الذي يفيد من التحول الديمقراطي والموقع الجيو - استراتيجي الاستثنائي. إن السياق على النفوذ في العالم العربي وآسيا الوسطى هو في قلب الدينامية الاستراتيجية بين تركيا وإيران، وقد كشفت الثورات السياسية والتحويلات التي غيرت، ولا تزال، صورة العالم العربي، بوضوح الاختلافات في مقاربة القطبين للأوضاع الإقليمية المستجدة. وتظهر الانقسامات

ذلك بأن تركيا تلتزم مبدأ التسوية السلمية، وتتهم إسرائيل بتقويض عملية السلام التي تؤيد تركيا إدارتها على نحو متوازن وعادل، بينما تعلن إيران أن إسرائيل دولة لا تستحق الوجود، وهي لا ترى حلاً للصراع العربي - الإسرائيلي والفلسطيني - الإسرائيلي إلا بالكفاح المسلح.

في التحليل النهائي، يجري الخطاب التركي في شأن المسألة الفلسطينية، ومواجهة الاحتلال والهيمنة الإسرائيليين، تحت سقف القانون الدولي والحقوق الشرعية المعترف بها للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة إلى جانب إسرائيل.

وهذا لا يمنع أن تلتقي التصورات الاستراتيجية الإيرانية والتركية حول موضوع آخر يتعلق برؤيتهما إلى التحولات في العلاقات الدولية، وتحديداً في الحقل الجيوسياسي وصعود القوى الناشئة (دول البريكس مثلاً) والتراجع المتدرج لمكانة الغرب على النطاق العالمي؛ وتسعى إيران لدور أممي استناداً إلى مكانة فريدة حضارية وجيوسياسية وقراءة أيديولوجية للإسلام والوحدة الإسلامية، وكذلك تفعل تركيا بشكل أو بآخر عبر إعادة تقويم التجربة العثمانية، ومحاولة استعادة المكانة الجيوسياسية لبلاد الأناضول باعتبارها قلب "المنطقة الوسيطة" التي تأخذ من الشرق والغرب في آن معاً.

ويلاحظ أن الإيرانيين، مثل الأتراك، يحرصون دائماً على التذكير بأنهم تجنبوا الحرب منذ أكثر من ٣٠٠ سنة، كأنهم بذلك يبرزون الطابع الودّي لعلاقاتهم التي تتسم بالعمق والنضج والاستقرار، وهي سمات تجعل أي تدهور سياسي شديد للروابط الثنائية بين تركيا وإيران خارج التصور، وإن كان من الصعب أن نتصور إمكان أن

التحدي الإيراني، لكن التأثير السعودي له حدود تتجلى في التحفظات الجزائرية، وفي مخاوف "الدولة العميقة" في مصر إزاء حصول فراغ في سورية تستفيد منه تركيا أو إيران، أو تركيا على حساب إيران.

يمكن أن نتصور أن عودة مصر من شأنها أن تُعيد الأمور إلى نصابها إقليمياً، فنتج خطاباً قومياً قادراً على رفع الصوت بوجه إسرائيل، وعلى احتواء التموضع الإيراني في منظومة العلاقات العربية. والاتجاه المصري في الموضوع الخارجي هو أن تجاري القاهرة في مرحلة أولى ما أقدمت عليه أنقرة، أي عملية إعادة تموضع متدرجة تسمح لمصر بأن تصبح شريكاً في إطار العلاقة الاستراتيجية بالولايات المتحدة وليس ورقة في جيب واشنطن.

وإذا عادت مصر واستعادت دورها الإقليمي، فإن المنطقة تستعيد شيئاً فشيئاً التوازن والاستقرار، وحتى الدور التركي يصبح له وظيفة أخرى، لأن هذا الدور لا ينفع كثيراً في إعادة التوازن الإقليمي ما لم يكن هناك دور عربي يوازنه. وهكذا تعود المحاور الإقليمية إلى أحجامها الطبيعية، ولا يعود العالم العربي ملعباً لها فقط. تعود مصر لتستعيد دور القاطرة العربية فتحدث مع تركيا توازناً أفضل مع إيران، كما تحدث توازناً عربياً - تركيا. تحت سقف الشراكة الاستراتيجية مع أميركا، يمكن للمراجعة المصرية أن تقود إلى ظهور شريك لديه من القدرة الداخلية ما يسمح بالممانعة في مواقف معينة كما هي الحال التركية. تركيا في خضم حرب العراق قالت لا للتعاون في غزو بلاد الرافدين علماً بأنها عضو في حلف شمال الأطلسي وعلاقتها بأميركا أكثر

الأكثر شدة بين القطبين الإيراني والتركي في شأن الأزمة السورية، إذ تدافع إيران عن النظام البعثي وترى في حركة الاحتجاج والثورة مؤامرة غربية، في حين تنحاز تركيا في نهاية المطاف إلى شرعية المطالب الشعبية بإنهاء نظام الاستبداد والفساد على غرار التجربتين التونسية والمصرية.

إن تركيا بصورة إجمالية تؤيد حركة الإصلاح الديمقراطي في المنطقة، وتحاول التأقلم مع المعادلة العربية الجديدة، أما إيران فإن موقفها انتقائي أكثر، إذ تؤيد الديمقراطية في البحرين وتونس ومصر وتعارضها في سورية لخشيتها من فقدان هذا الحليف الحيوي. وأياً يكن تطور هذه الديناميات الاستراتيجية والسياسية، فإن مشكلة فراغ القوة العربية الاستراتيجية تقيم بيئة جاذبة لتنافس القطبين الإيراني والتركي، وما دام المحور الاستراتيجي العربي غائباً فإن الاستقطاب الإيراني / التركي سيستمر وستكون سمته الأساسية الصراع على سورية. ومن غير المجدي تصوّر تكوين قيادة عربية في الدول الخليجية صاحبة الإمكانات المالية لأن هذه الدول يمكن أن تكون عناصر داعمة مالياً لـ "تفاهم استراتيجي عربي" قوامه دول قادرة على الاضطلاع بدور قيادي، وتتميز بثكافة جيو - استراتيجية مثل مصر المنشغلة الآن بوضعها الداخلي، وسورية المشلولة بأزمتهما الثورية، والعراق وقد عطل دوره إلى أجل غير مسمى، وبعد ذلك تأتي أدوار السعودية والجزائر وغيرها. ولأن الدول الخليجية لا يمكنها تولي قيادة "التفاهم الاستراتيجي العربي"، وإنما تمويل هذه العملية، فإن الحماسة السعودية للتغيير في سورية قد تكون مطلوبة في الجهود الآيلة إلى احتواء

التوازن.
عندما تتقدم مصر في علاج مشكلاتها الداخلية فإنها قد تصبح قادرة على إعادة تموضع على المسرح العربي والشرق الأوسطي سيكون لها بالتأكيد ارتدادات قد لا تريخ لا الإسرائيليين ولا الأميركيين.

موسساتية من علاقة مصر بأميركا. نعم، هناك مجال للتمايز، وعلى مصر والعرب أن يخرجوا من دوامة "أن تكون ملحقاً، أو تكون مصادماً"، وهذا تترتب عليه أمور كثيرة في المنطقة، سواء في إدارة مفاوضات التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية، أو في العلاقة العربية - الإسرائيلية، بحيث تعرف بعض

IV

السطح بفضل مناخ الحريات السائد عقب سقوط حكم مبارك، واهتزاز أركان نظم عربية أخرى ينظر إليها على أنها توفر شبكة أمان لحماية إسرائيل، ذلك بأنها جزء لا يتجزأ من البيئة الثقافية والنفسية التي سمحت بصعود التيارات القومية والديمقراطية والإسلامية، وبالتالي وصول الرئيس محمد مرسي إلى سدة الرئاسة. ونقرأ في بيان للرئيس مرسي صادر في ١٥ آب / أغسطس ٢٠١٢ خلال مؤتمر إسلامي في مكة "أن القضية الفلسطينية هي الأكثر أهمية بالنسبة إلى مصر والدول الأخرى العربية والإسلامية." وكان مرسي خاطب طلبة جامعة القاهرة في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٢ بالقول: "علينا واجب دعم الشعب الفلسطيني حتى يحقق حقوقه الشرعية." كما خاطب الرئيس الأميركي باراك أوباما أواخر أيلول / سبتمبر ٢٠١٢ داعياً إياه إلى المساعدة في تسوية القضية الفلسطينية عبر بناء دولة مستقلة للفلسطينيين. واعتبر مرسي أنه إذا كانت إسرائيل تتوقع من مصر احترام معاهدة السلام، فإن على إسرائيل من جانبها أن تنفذ التزاماتها الفلسطينية المنصوص عليها في المعاهدة. وقد تعامل

المعضلة السورية ليست بؤرة الاستقطاب الوحيدة في لعبة المحاور الإقليمية وإطارها "مثلث القوة" الجيوسياسي، والترتيب الإقليمي الاستراتيجي الجديد في ضوء أحداث الربيع الديمقراطي العربي، بل هناك المعضلة المركزية في المنطقة المتمثلة في القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي. وقد أظهرت أحداث الربيع الديمقراطي في عدة بلاد عربية، أبرزها مصر، موجة مشاعر وتحركات شعبية مناهضة لإسرائيل ومؤيدة لقضية الشعب الفلسطيني. وهذه المظاهر إن دلّت على شيء، فإنما تدل على التضامن العربي العميق مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل التحرر الوطني والاستقلال والخلّاص من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وعلى أن العداء والتناقض مع إسرائيل لا يقتصران على الفلسطينيين ضحايا النكبة والترحيل والاحتلال، بل يشملان أيضاً المجتمعات العربية التي ترى في نكبة فلسطين ومحاوله تهويد القدس والأماكن المقدسة تهديداً لأمنها واستقرارها وتعرضاً لكرامتها وسيادتها. ولم تكن مصادفة أن هذه المشاعر المناهضة لإسرائيل وسياساتها بانّت على

على إسرائيل للإفساح في المجال أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود حزيران / يونيو ١٩٦٧. وفي هذا المضمار تحظى مصر بالتأكيد بمساندة الدول العربية والإسلامية في ظل الحصول على تعاون تركيا الوثيق، ذلك بأنه مع ظهور المحور الإقليمي الجديد بين أنقرة والقاهرة، والاستعدادات الإسرائيلية لإعادة إطلاق عملية التفاوض مع الفلسطينيين عقب انتخابات الكنيست الأخيرة، والاتجاه المصري للتمركز مجدداً في القضية الفلسطينية، أتصور أنه سيكون في الإمكان استعادة المسألة الفلسطينية أولوية مع العمل لتسوية الأزمة السورية وضبط المحور الإيراني. وعلى الرغم من أن كلاً من اللاعبين المصري والتركي يقيم علاقات دبلوماسية باردة مع إسرائيل، فإن أي محاولة لإعلاء شأن دورهما الإقليمي في مواجهة التمدد الإقليمي الإيراني، يستدعي التركيز على القضية الفلسطينية باعتبارها الناظم الضابط لصراع المحاور الإقليمية، والمدخل لبناء توازن إقليمي يعوّض تهالك النظام الإقليمي العربي. ■

الرئيس المصري بشيء من الشفافية مع مطالبة بعض مسؤولي "الإخوان" بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وإلغاء اتفاقات السلام معها، ملمحاً إلى "إمكانية تعديل معاهدة كامب ديفيد". لكن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة لم تدفعه إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب، وإن كانت مناسبة لإظهار التحول في السياسة المصرية لمصلحة الشعب الفلسطيني وخرق الحصار الإسرائيلي على غزة.

في جميع الأحوال، ليس من الصواب أن نتوقع احتمال إقدام الإدارة المصرية الجديدة على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في المستقبل القريب، وإنما يمكن ترجيح احتمال التفاوض على تعديلات في اتفاقات كامب ديفيد (١٩٧٨) ومعاهدة السلام (١٩٧٩) بغية السماح بنشر مزيد من القوات المصرية في سيناء. وعوض الاستمرار في المطالبة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة الحد من الانتشار النووي، فإن مصر قد تجد من الأفضل تصعيد الضغوط السياسية والدبلوماسية